

كي بي إم جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٢٣٠
مبنى ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون: +٩٧٤ ٤٤٥٧ ٦٤٤٤
فاكس: +٩٧٤ ٤٤٣٦ ٧٤١١
الموقع الإلكتروني: home.kpmg/qa

تقرير ضمان مستقل معقول

إلى السادة المساهمين في شركة المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ق.ع

تقرير عن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر")، تم تكليفنا من قبل مجلس إدارة شركة المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ق.ع ("الشركة") والشركات التابعة لها (بإشار إليها معاً باسم "المجموعة") لإجراء مهمة تأكيد معقولة بشأن وصف مجلس الإدارة للعمليات والضوابط الداخلية وتقييم مدى ملاءمة التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للمجموعة الداخلية الرقابة على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ("البيان").

مسؤوليات مجلس الإدارة

مجلس الإدارة هو المسؤول عن التصريح بإنصاف أن البيان خالٍ من الأخطاء الجوهرية وعن المعلومات الواردة فيه.

إن البيان الذي تم توقيعه من قبل رئيس مجلس الإدارة ورئيس الشركة ومشاركته مع كي بي إم جي في ١٥ فبراير ٢٠٢٤ والذي سيتم إدراجه في التقرير السنوي للمجموعة، يتضمن ما يلي:

- تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والتنفيذ والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على التقارير المالية؛
- وصف عمليات والضوابط الداخلية على إعداد التقارير المالية لعمليات الاكتتاب والمطالبات وإعادة التكافل والاستثمارات والموارد البشرية والإدارة والنقد والخزانة وإدارة المخاطر والضوابط على مستوى الكيان والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وإعداد التقارير المالية؛
- تصميم وتنفيذ واختبار الضوابط لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة.
- تحديد الثغرات والإخفاقات في الرقابة، وكيفية معالجتها، ووضع إجراءات لمنع مثل هذه الإخفاقات أو لسد ثغرات الرقابة؛
- تخطيط وأداء اختبارات الإدارة، وتحديد أوجه القصور في الرقابة.

مجلس الإدارة مسؤول عن إنشاء والحفاظ على ضوابط داخلية لإعداد التقارير المالية استناداً للمعايير المحددة في الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣)، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريديواي (لجنة المنظمات الراعية أو إطار لجنة المنظمات الراعية)

تقرير ضمان مستقل معقول (تابع)

مسؤوليات مجلس الإدارة (تابع)

تشمل هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ وصيانة واختبار الضوابط الداخلية ذات الصلة بإعداد البيان وعرضه بشكل عادل بحيث يكون خاليًا من الأخطاء الجوهرية، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. كما يتضمن تطوير أهداف الرقابة بما يتماشى مع لجنة المنظمات الراعية لإطار عمل لجنة المنظمات الراعية التابعة؛ تصميم وتنفيذ واختبار الضوابط لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ اختيار وتطبيق السياسات، واتخاذ الأحكام والتقدير المعقولة في ظل الظروف، والاحتفاظ بسجلات كافية فيما يتعلق بمدى ملاءمة الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للمجموعة.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضًا عن منع واكتشاف الاحتيال وتحديد وضمان امتثال المجموعة للقوانين واللوائح المطبقة على أنشطتها. يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية ضمان تدريب الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان بشكل مناسب، وتحديث الأنظمة بشكل صحيح، وأن أي تغييرات في التقارير تشمل جميع وحدات العمل المهمة.

مسؤولياتنا

تتمثل مسؤوليتنا في فحص البيان الذي أعدته المجموعة وإصدار تقرير عنه بما في ذلك استنتاج تأكيد معقول ومستقل بناءً على الأدلة التي تم الحصول عليها. لقد أجرينا مهمتنا وفقًا للمعيار الدولي بشأن عمليات التأكيد ٣٠٠٠ (المنقح)، ومهام التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعات المعلومات المالية التاريخية الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأمين الدولي والتي تتطلب أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان البيان معروضًا بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، وفقًا لأهداف الرقابة المنصوص عليها فيه.

نحن نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة ١ الذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

لقد امتثلنا للاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى لمجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين النظام الدولية لأخلاقيات المحاسبين المحترفين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة، السرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على حكمنا، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أدوات الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

تضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للمجموعة، ومدى ملاءمة أهداف الرقابة التي حددتها المجموعة في إعداد البيان وعرضه في ظروف المهمة. علاوة على ذلك، تقييم العرض التقديمي الشامل للبيان، وما إذا كانت الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية مصممة ومنفذة بشكل مناسب وتعمل بفعالية اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية. التأكيد المعقول أقل من التأكيد المطلق.

وتشمل الإجراءات المنفذة خلال البيان، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- إجراء استفسارات مع إدارة المجموعة لفهم تقييم المخاطر وتحديد النطاق الذي أجرته الإدارة.
- فحص المجالات داخل النطاق باستخدام الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية الموحدة للمجموعة.
- تقييم مدى كفاية ما يلي:

تقرير ضمان مستقل معقول (تابع)

مسؤولياتنا (تابع)

- وثائق مراقبة مستوى العملية والمخاطر والضوابط ذات الصلة كما تم تلخيصها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
 - بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والمراقبة، وتوثيق ضوابط المعلومات والاتصالات والمخاطر والضوابط ذات الصلة كما تم تلخيصها في مصفوفة المخاطر والرقابة؛
 - المخاطر الناشئة عن تكنولوجيا المعلومات والضوابط كما تم تلخيصها في مصفوفة المخاطر والمراقبة؛
 - ضوابط الإفصاح كما تم تلخيصها في مصفوفة المخاطر والرقابة.
 - الحصول على فهم للمنهجية المعتمدة من قبل الإدارة لتصميم الرقابة الداخلية واختبار التنفيذ؛
 - فحص الإرشادات التفصيلية واختبار التصميم والتنفيذ الذي أكملته الإدارة وأجري اختبار تفصيلي مستقل، على أساس عينة، حسب الضرورة؛
 - تقييم أهمية أي نقاط ضعف في الرقابة الداخلية حددتها الإدارة؛
 - تقييم أهمية أي ثغرات إضافية تم تحديدها خلال تنفيذ الإجراءات.
 - فحص خطط الإدارة لاختبار فعالية التشغيل لتقييم مدى معقولية الاختبارات فيما يتعلق بطبيعتها ومداهم وتوقيتها، وما إذا كانت مسؤوليات الاختبار قد حددت على النحو المناسب؛
 - فحص وثائق اختبار الإدارة لتقييم ما إذا كانت الإدارة قد أجرت اختبار فعالية التشغيل للضوابط الرئيسية وفقا لخطة الاختبار الإداري؛ و
 - إعادة إجراء الاختبارات على عناصر التحكم الرئيسية للحصول على العون في الاختبار الإداري لفعالية التشغيل.
- وكجزء من هذه المشاركة، لم نقوم بأي إجراءات عن طريق مراجعة أو استعراض أو التحقق من البيان أو السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي استخلص منها البيان.

معلومات أخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى. وتتضمن المعلومات الأخرى المعلومات التي ستدرج في التقرير السنوي للمجموعة والتي يتوقع أن نتاح لنا بعد تاريخ هذا التقرير. وسيدرج البيان وتقريرنا عن الضمان المعقول في التقرير السنوي. وعندما نقرأ التقرير السنوي إذا خالصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، يتعين علينا إبلاغ مجلس الإدارة بالمسألة.

خصائص وقيود البيان

تخضع المعلومات غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير مجلس الإدارة عن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليمة للضوابط، فقد تحدث أخطاء جوهريّة بسبب الخطأ أو الاحتيال ولا يتم اكتشافها. ولذلك، فإن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية قد لا تمنع أو تكشف جميع الأخطاء أو الإغفالات في المعالجة أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر ضماناً مطلقاً بتحقيق أهداف الرقابة.

كما أن توقعات أي تقييم للضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية معرضة لخطر أن تصبح الرقابة الداخلية على التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الامتثال للسياسات أو الإجراءات قد تتدهور. علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتشغيلها اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ التي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية قبل تاريخ وضع تلك الضوابط قيد التشغيل.

تقرير ضمان مستقل معقول (تابع)

خصائص وقيود البيان (تابع)

تم إعداد البيان لتلبية الاحتياجات المشتركة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وبالتالي قد لا يشمل كل جانب من جوانب المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم فردي مهمة في بيئته الخاصة.

المعايير

معايير هذا الارتباط هي أهداف الرقابة المنصوص عليها فيه والتي يتم على أساسها قياس أو تقييم تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل أدوات التحكم. تم تطوير أهداف الرقابة داخليًا من قبل المجموعة، بناءً على المعايير المحددة في إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

الاستنتاجات

لقد تم تشكيل استنتاجنا على أساس المسائل الموضحة في هذا التقرير، وهو خاصص لها.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

في رأينا، استنادًا إلى نتائج إجراءات الضمان المعقولة لدينا، يوضح بيان مجلس الإدارة بإنصاف أن الضوابط الداخلية لإعداد التقارير المالية للمجموعة تم تصميمها وتنفيذها بشكل صحيح وتعمل بشكل فعال وفقًا لإطار عمل لجنة المنظمات الراعية باستثناء أوجه القصور الرقابية المدرجة في تقييم الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣..

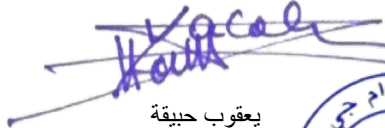
تأكيد على امر

نلفت الانتباه إلى تقييم الإدارة، الذي يصف بعض نقاط الضعف الجوهرية في الرقابة المتعلقة بالضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات. ولم يتم تعديل استنتاجنا فيما يتعلق بهذه المسألة.

تقييد استخدام تقريرنا

لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسبًا للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف آخر غير مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على إمكانية الوصول إلى تقريرنا أو نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، نحن نقبل أو لا نتحمل أي مسؤولية وننكر أي مسؤولية تجاه أي طرف آخر غير مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا أو تقرير التأكيد المستقل المعقول هذا أو الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

يتم إصدار تقريرنا إلى مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يتم نسخه أو الرجوع إليه أو الكشف عنه كليًا (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالشركة) أو جزئيًا، دون موافقتنا الخطية المسبقة.


يعقوب حبيقة
كي بي إم جي
سجل مراقبي الحسابات رقم ٢٨٩
بترخيص من قبل هيئة قطر للأسواق المالية:
ترخيص مدقق خارجي رخصة رقم: ١٢٠١٥٣



١٤ مارس ٢٠٢٤
الدوحة
دولة قطر

المرفق: بيان مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية